الأصل: إنجليزي

تقرير حول

المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية

يقدمه

المركز الإسلامي لتنمية التجارة

إلـى

الدورة الثالثة والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن

للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي

(الكومسيك)

البند رقم: 4

التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

10-11 مايو 2017

أنقرة – الجمهورية التركية

الفهرس

	الصفحة
تمهيد	**3**
القسم الأول: التطورات الجارية على صعيد منظمة التجارة العالمية ذات الاهتمام للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.	**4**
القسم الثاني: أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.	**8**
القسم الثالث: حالة المفاوضات بشأن انضمام بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية.	**15**
الملاحق	**28**

تمهيد

بتكليف من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي – الكومسيك – يقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بصفته الجهاز الفرعي لمنظمة التعاون الإسلامي المكلف بتنمية التجارة الإسلامية البينية، بمتابعة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية، وتقديم الدعم والتدريب والمساعدات الفنية للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

وفي هذا الإطار، دأب المركز الإسلامي لتنمية التجارة على إعداد تقارير حول تطور هذه المفاوضات وتقديمها للاجتماعات الدورية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء – كومسيك – واللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لمنظمة التعاون الإسلامي ولمختلف دورات مجلس وزراء الشؤون الخارجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي.

وفي إطار التحضير للاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية يقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بإعداد تقارير ودراسات تمهيدية للتعريف بوجهات نظر الدول الأعضاء قصد إيجاد أرضية مشتركة تجمع بين مختلف المواقف والمنهجيات.

كما ينظم المركز دورات تدريبية لفائدة ممثلي الدول الأعضاء من القطاعين العام والخاص حول المفاوضات التجارية الدولية والمفاوضات التجارية البينية لمنظمة التعاون الإسلامي.

ينقسم التقرير الحالي إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

الأول: التطورات الجارية على صعيد منظمة التجارة العالمية ذات الاهتمام للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي،

الثاني: أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لمنظمة التعاون الإسلامي،

الثالث: حالة المفاوضات بشأن انضمام بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية.

القسم الأول

التطورات الجارية على صعيد منظمة التجارة العالمية ذات الاهتمام للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي

1. عقدت منظمة التجارة العالمية مؤتمرها الوزاري العاشر في نيروبي، كينيا، خلال الفترة 15-19 ديسمبر 2015. وصادق الاجتماع على " حزمة نيروبي" وست قرارات وزارية حول الزراعة والقطن والقضايا المتعلقة بالدول الأقل نموا، بالإضافة إلى إعلان وزاري يشمل هذه الحزمة والعمل المستقبلي لمنظمة التجارة العالمية.

2. قدم رئيس لجنة المفاوضات التجارية تقريره حول حالة المفاوضات يوم 27 يوليو 2016. وأشار فيه إلى أن هناك علامات تشير إلى أن أعضاء منظمة التجارة العالمية يتجهون تدريجيا نحو عملية تعتمد أكثر على المقترحات. وأنهم قدموا عددا من الأوراق. ففي مجال الزراعة على سبيل المثال، تم تقديم سبعة أوراق تتضمن أفكار واستفسارات حول مجموعة من القضايا، بما في ذلك الدعم المحلي. كما ذكر أن هناك مشاركة إيجابية في مجال الخدمات، وإن كانت بشكل أقل فيما يخص النفاذ إلى أسواق السلع غير الزراعية (ناما). وتواصل الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك في جلب الكثير من الاهتمام. وبالنظر إلى قضايا أجندة الدوحة للتنمية بشكل عام، أكد الرئيس أنه إذا كان أعضاء منظمة التجارة العالمية يريدون المضي قدما في المفاوضات، فإن هناك حاجة لتعميق المناقشات بشكل كبير خلال الأشهر المقبلة لمعرفة ما إذا كانت هناك أية نتائج محتملة. وفي كل هذه المفاوضات، هناك حاجة للحفاظ وتعزيز التركيز على التنمية ومسائل البلدان الأقل نموا.

3. وقد حدث تطور مهم آخر خلال اجتماع المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في 3 أكتوبر 2016، حيث رحب المجلس العام بالعرض الذي تقدمت به الأرجنتين لاستضافة تنظيم المؤتمر الوزاري الحادي عشر (MC11) خلال السنة المقبلة في بوينس آيرس. وستكون الأرجنتين بذلك أول دولة في أمريكا الجنوبية تستضيف هذه التظاهرة التي تقام مرة كل سنتين.

4. الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والمصادقة على اتفاقية تسهيل التجارة

- **الانضمام**

قدمت أفغانستان طلب انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في سنة 2004، وستصبح رسميا عضوا في منظمة التجارة العالمية 30 يوما بعد تلقي وثائق مصادقتها في 29 يونيو 2016. وستصبح أفغانستان البلد 44 العضو في منظمة التعاون الإسلامي والبلد 164 الذي انضم منظمة التجارة العالمية في 29 يوليو 2016.

- **المصادقة على اتفاقية تسهيل التجارة**

دخلت اتفاقية تسهيل التجارة التي تم إبرامها في بالي في ديسمبر 2013 حيز النفاذ في 22 فبراير 2017، بعد

المصادقة عليها من قبل ثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية. وقد كانت آخر الدول التي صادقت على اتفاقية تسهيل التجارة هي: رواندا وعمان وتشاد والأردن وجمهورية الدومينيكان وغواتيمالا (8 مارس 2017) ليصل بذلك إجمالي عدد الدول التي صادقت على الاتفاقية 114 من بين 164 دولة عضو في منظمة التجارة العالمية.

من بين الدول الأعضاء التي صادقت على اتفاقية تسهيل التجارة: ماليزيا، النيجر، توغو، باكستان، غويانا، كوت ديفوار، بروناي، مالي، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، ألبانيا، كازاخستان، العربية السعودية، أفغانستان، السنغال، البحرين، بنغلاديش، الغابون، قيرقيزيا، موزمبيق، نيجيريا، عمان، تشاد والأردن.

سوف يساهم تنفيذ هذه الاتفاقية في الحد من تكاليف التجارة في جميع أنحاء العالم بحوالي 14,3%. وفي الواقع فإن الدول النامية والدول الأقل نموا على وجه الخصوص ستستفيد من التنفيذ الكامل للاتفاقية، لأن تكاليف التجارة تكون عادة مرتفعة. وسوف تساعد الاتفاقية هذه البلدان على تنويع تجارتها. ويمكن للبلدان النامية أن ترفع من عدد منتجاتها نحو التصدير بنسبة 20%، وقد يصل هذا الرقم إلى 35% بالنسبة للدول الأقل نموا.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للدول النامية الوصول إلى عدد أكبر من الأسواق الخارجية بما يعادل متوسط ثلث الأسواق كزيادة، بينما قد تعرف الدول الأقل نموا ارتفاعا في نسبة دخولها إلى الأسواق بحوالي 60%، مما يجعل هذه البلدان أقل عرضة للصدمات الاقتصادية الخارجية.

وبحلول عام 2030، يتوقع أن تساهم الاتفاقية في الرفع من التجارة العالمية بنسبة 2,7% و0,5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وبالتالي، فإن هذا التأثير سيكون أعلى من القضاء على جميع الرسوم الجمركية المعمول بها في العالم.

من جهة أخرى، تحتوي اتفاقية تسهيل التجارة على مقتضيات تهدف إلى تسريع حركة السلع والتخليص الجمركي بما فيها السلع العابرة. كما تشمل أيضا تدابير تمكن من ضمان التعاون الفعال بين الجمارك وغيرها من الهيئات المختصة في مجال قضايا تسهيل التجارة واحترام الإجراءات الجمركية. وتتضمن أيضا مقتضيات تتعلق بالمساعدة الفنية وتأهيل الكفاءات في هذا المجال.

ومن أجل الاستفادة من المعاملة الخاصة والتفضيلية، يجب على أي عضو من أعضاء منظمة التجارة العالمية أن يبلغ باقي الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بالجدول الزمني لتنفيذ كل تدبير لتسهيل التجارة حسب الفئات المبينة أدناه. وتنص الاتفاقية على مواعيد لهذه الإشعارات.

الفئة أ: الأحكام التي سينفذها العضو عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (أو في حالة دولة أقل نموا عضو، في غضون سنة واحدة بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ).

الفئة ب: الأحكام التي يجب على العضو تنفيذها بعد فترة انتقالية بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

الفئة ج: الأحكام التي يجب على العضو تنفيذها في موعد لاحق لفترة انتقالية بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ والتي تتطلب تقديم مساعدة ودعم لتأهيل الكفاءات.

وتجدر الإشارة أن 94 دولة قد قامت بالفعل بالإشعار بالفئة (أ) من اتفاقية تسهيل التجارة من بينها 28 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي (أنظر الجدول 5 في الملاحق).

كما قامت تسع (9) دول بالإشعار بالفئة (ب) وثمان دول بالفئة (ج) من الاتفاقية حسب بيانات منظمة التجارة العالمية في 10 مارس 2017. وتعد ألبانيا وتشاد من الدول الأعضاء الوحيدة التي قامت بالإشعار بالفئتين (ب) و(ج) (أنظر الجدولين 6 و7 في الملاحق).

5. أعرب أعضاء منظمة التجارة العالمية عن اهتمامهم القوي بشأن إحياء المفاوضات حول الخدمات خلال اجتماع غير رسمي لمجلس الخدمات في دورة استثنائية يوم 4 يوليو 2016. واختتم الرئيس بأن الاجتماع "قد حقق أبعد من التوقعات السابقة"، وأعرب المفاوضون عن استعدادهم لاستئناف المفاوضات بشأن: (i) زيادة فرص الوصول إلى الأسواق للخدمات وموردي الخدمات من باقي أعضاء منظمة التجارة العالمية. (ii) وضع نظم جديدة لجعل القوانين المحلية أكثر موضوعية وشفافية والتأكد من أنها لا تشكل عبئا لا فائدة منه. و(iii) جوانب خدمات التجارة الإلكترونية (العرض الإلكتروني للخدمات). وأشارت بعض الدول الأعضاء أن هذا الأمر من شأنه أن يُمهّد لنتائج الخدمات المحتملة خلال المؤتمر الوزاري الحادي عشر المقرر عقده سنة 2017.

6. شدد العديد من أعضاء منظمة التجارة العالمية على أهمية اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ خلال اجتماع لجنة التجارة والبيئة في شهر يونيو 2016، حيث طلبوا بالتنسيق بين سياسات التجارة والمناخ.

7. طلبت الدول الأقل نموا من أعضاء منظمة التجارة العالمية النظر في قائمة أولوياتها بعد المؤتمر الوزاري بنيروبي الذي تم عقده في ديسمبر 2015. وتعد هذه الأولويات، المشار إليها في اجتماع اللجنة الفرعية لمنظمة التجارة العالمية حول البلدان الأقل نموا في يونيو 24، بمثابة "خارطة الطريق" لمشاركة المجموعة في عمل ما بعد نيروبي على مستوى منظمة التجارة العالمية خلال الأشهر المقبلة. وأكد منسق مجموعة البلدان الأقل نموا (بنين)، على وجه الخصوص، على الحاجة إلى دراسة الدعم المحلي في مجال الزراعة، بما في ذلك القطن وتنفيذ المعاملة التفضيلية لخدمات البلدان الأقل نموا.

8. تجدر الإشارة أن المؤتمر الوزاري العاشر قد صادق على القرارات التالية:

- برنامج العمل بشأن الاقتصاديات ذات الحجم الصغير.
- حالات عدم ثبوت خروقات وتقديم الشكاوى في إطار حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (تريبس).
- برنامج العمل حول التجارة الإلكترونية.

- تمت المصادقة على الفترة الانتقالية المنصوص عليها في المادة 66.1 من اتفاقية تريبس للدول الأقل نموا بشأن التزامات معينة فيما يتعلق بالمنتوجات الصيدلانية وكذلك قرار التنازل ذات الصلة من قبل المجلس العمومي بشأن التزامات الدول الأقل نموا بموجب المادة 70.8 و70.9 من اتفاقية تريبس.

9. أما فيما يتعلق بأجندة الدوحة للتنمية، فقد صادق المؤتمر على القرارات التالية:

- آلية الضمانات الخاصة للبلدان النامية في مجال الزراعة
- تشكيل مخزون عمومي للمواد الغذائية لأغراض الأمن الغذائي
- منافسة التصدير في مجال الزراعة
- القطن
- قواعد المنشأ التفضيلية للدول الأقل نموا
- تنفيذ المعاملة التفضيلية لصالح الخدمات وموردي الخدمات للدول الأقل نموا وزيادة مشاركة هذه الأخيرة في الخدمات التجارية.

10. شهد المؤتمر اختلافات في وجهات النظر بين أعضاء منظمة التجارة العالمية بشأن مفاوضات الدوحة للتنمية المستقبلية. وفي الوقت الذي أكد العديد من الأعضاء على أجندة الدوحة للتنمية، والإعلانات والقرارات التي تمت المصادقة عليها في الدوحة وفي المؤتمرات الوزارية التي تم عقدها منذ ذلك الحين. هناك أعضاء آخرون لم يؤكدوا على مهام الدوحة، حيث يطالبون بضرورة توفر مناهج جديدة لتحقيق نتائج ذات مغزى في المفاوضات المتعددة الأطراف. ومع ذلك، أعرب الأعضاء عن التزامهم القوي لدفع المفاوضات بشأن قضايا الدوحة العالقة، بما في ذلك جميع المسائل المتعلقة بالزراعة والنفاذ إلى الأسواق غير الزراعية والخدمات والتنمية واتفاقية تريبس والقواعد. كما اتفق الوزراء على ضرورة أن يعمل المسؤولون على إيجاد سبل لتحقيق تقدم في المفاوضات وطلبوا من المدير العام لمنظمة التجارة العالمية تقديم تقارير منتظمة بشأن هذه الجهود إلى المجلس العمومي.

القسم الثاني

أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مجال مسائل منظمة التجارة العالمية

كان المركز الإسلامي لتنمية التجارة سباقا وأنجز العديد من الأنشطة لخدمة المصالح الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي إطار تنفيذ لقرارات الكومسيك المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة ندوات المساعدة الفنية وتأهيل الكفاءات التالية لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بالشراكة مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومركز التجارة الدولي ومنظمة الجمارك العالمية، من أجل زيادة وعي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتطوير قدراتها في مجالات التجارة الدولية المختلفة التي تنظمها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

1- ندوة حول نتائج المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية والانضمام إلى اتفاقية تسهيل التجارة، 25 فبراير 2016، الدار البيضاء – المملكة المغربية

في إطار تنفيذ برنامج المساعدة الفنية لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومنظمة التجارة العالمية ندوة حول "نتائج المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية والانضمام إلى اتفاقية تسهيل التجارة"، وذلك بالتعاون مع الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية للمملكة المغربية يوم 25 فبراير 2016 بالدار البيضاء.

تهدف هذه الندوة إلى إطلاع المشاركين على النتائج الرئيسية لمؤتمر نيروبي الوزاري لمنظمة التجارة العالمية وتقديم اتفاقية تسهيل التجارة وأهميتها في تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

2- الاجتماع الأول للجنة الفرعية حول التجارة والاستثمار للاجتماع التنسيقي السنوي لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، مراكش – المملكة المغربية، 16-17 مارس 2016

على هامش الاجتماع الأول للجنة الفرعية حول التجارة والاستثمار، دعا المشاركون للترويج لنظام الشباك الموحد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي واقترحوا التوصية التالية:

دعوة المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية للعمل معا لتصميم برنامج متكامل بشأن هذه المسألة يشمل (مسحا ودراسة تحليلية وجمع وتبادل أفضل الممارسات وبرنامج تأهيل الكفاءات حول الشباك الموحد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مع الأخذ بعين الاعتبار المساعدة الفنية المتوفرة على المستويين الإقليمي والدولي).

3- جلسة عمل حول تفعيل الشباك الموحد على هامش المنتدى الثاني لهيئات تنمية التجارة (TPOs) للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالرياض، المملكة العربية السعودية يوم 23 مايو 2016.

تم عقد المنتدى الثاني لهيئات تنمية التجارة (TPOs) للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالرياض، المملكة العربية السعودية يوم 23 مايو 2016.

شارك في المنتدى ممثلون عن هيئات تنمية التجارة من 31 دولة عضو وهي: أفغانستان، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بنين، بوركينافاسو، كوت ديفوار، مصر، غينيا، إندونيسيا، العراق، ماليزيا، جزر المالديف، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، باكستان، فلسطين، قطر، المغرب، العربية السعودية، السنغال، السودان، طاجيكستان، توغو، تونس، تركمانستان، تركيا، أوغندا والإمارات العربية المتحدة. كما شارك في المنتدى ممثلون عن الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز أنقرة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات)، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ومركز التجارة الدولي والمركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم (IICRA).

أوصى المشاركون بما يلي:

- إنشاء أنظمة الشباك الموحد (SW) والربط فيما بينها على المستويين الثنائي والإقليمي (مثل شهادة المنشأ الإلكترونية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي) التي تهدف إلى تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- إجراء مسح عن كيفية عمل الشباك الموحد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتعرف على أفضل الممارسات للاستفادة منها؛
- تنظيم ورش عمل وندوات إقليمية لتسليط الضوء على أهمية أنظمة الشباك الموحد للتجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي ولتشجيع وتعزيز تنفيذ الخطوات المطلوبة من أجل التنفيذ الكامل للشباك الموحد في دول منظمة التعاون الإسلامي.

4- ندوة إقليمية حول "اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية وآفاق تفعيل الشباك الموحد لمنظمة التعاون الإسلامي لفائدة الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، 30 مايو – فاتح يونيو 2016 بالدار البيضاء، المملكة المغربية.

في إطار تنفيذ برنامج المساعدة الفنية لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة وقسم التعاون والاندماج التابع للبنك الإسلامي للتنمية ندوة إقليمية حول "اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية وآفاق تفعيل الشباك الموحد لمنظمة التعاون الإسلامي لفائدة الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، وذلك بالتعاون مع الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية للمملكة المغربية في الفترة من 30 مايو إلى فاتح يونيو 2016 بالدار البيضاء، المملكة المغربية.

الأهداف:

تهدف هذه الندوة إلى إطلاع القطاعين العام والخاص لدول منظمة التعاون الإسلامي على أهمية تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة وتأثيرها على تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء من جهة، وتبادل التجارب وأفضل الممارسات لتنفيذ البرامج الوطنية لتسهيل التجارة من جهة أخرى، وخاصة إنشاء وتعزيز أنظمة الشباك الموحد الوطنية للتجارة الخارجية وكيفية اشتغال هذه الشبابيك فيما بينها.

المشاركون:

شاركت الدول الآتية في هذه الندوة: الجزائر، بوركينافاسو، الكاميرون، كوت ديفوار، مصر، الغابون، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، مالي، المغرب، موريتانيا، النيجر، السنغال، السودان، توغو وتونس.

كما شاركت المنظمات الدولية التالية في هذه الندوة: المركز الإسلامي لتنمية التجارة، البنك الإسلامي للتنمية (قسم التعاون والاندماج، التحالف الأفريقي للتجارة الإلكترونية (AACE)، مركز التجارة الدولي (ITC)، منظمة الجمارك العالمية، المكتب الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا (الرباط).

محاور الندوة:

قدم الخبراء المواضيع التالية:

- مقدمة عامة حول اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية؛
- تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية؛
- الآليات الإقليمية والدولية الأخرى لتسهيل التجارة؛
- التجارب الوطنية في تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية (كوت ديفوار، النيجر، مالي، مصر، تونس وبوركينافاسو)؛
- تدابير إنشاء الشباك الموحد الوطني (التجارب الوطنية: كوت ديفوار، المغرب، الكاميرون، السنغال ومالي)؛
- دور المنظمات الدولية والإقليمية في دعم تنفيذ أنظمة الشباك الموحد الوطنية والإقليمية؛
- التعاون بين سلطات الجمارك في تسهيل التدابير عبر الحدود.

بعد تقديم العروض، طرح المشاركون أسئلة حول عملية المصادقة على بروتوكول تعديل اتفاقية تسهيل التجارة، والإشعار بالفئات (أ، ب، ج)، والسبل والوسائل الكفيلة بتطوير مشاريع المساعدة الفنية، وتأثير اتفاقية تسهيل التجارة على الاقتصاديات الوطنية، والمسؤولون عن تنفيذ الاتفاقية، ومشاركة ودعم القطاع في تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة والتعريف بها على المستويين الوطني والإقليمي.

التوصيات:

بعد مناقشات مثمرة، اقترح المشاركون التوصيات التالية:

- **اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية**

✓ تنظيم اجتماع إدارات الجمارك في دول منظمة التعاون الإسلامي؛

✓ تكرار تنظيم ندوات إقليمية للتعريف باتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية من أجل تسريع المصادقة على بروتوكول تعديلها؛

✓ تنظيم ندوة إقليمية للتوعية لفائدة اتحادات أرباب العمل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أجل مساعدة الشركات على الفهم والامتثال للمتطلبات التنظيمية والإجرائية للعمليات التجارية عبر الحدود؛

✓ إنشاء فريق عمل لجان تسهيل التجارة الوطنية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي للإسهام في تنمية التجارة البينية.

- **الشباك الموحد للتجارة الخارجية:**

✓ تنفيذ برنامج المساعدة الفنية وتبادل الخبرات في مجال إنشاء الشباك الموحد بين الدول المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وباقي الدول الأعضاء؛

✓ تشجيع الدول على إنشاء أنظمة الشباك الموحد الوطنية مع رؤية للتعاون الإقليمي بالتعاون مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ومركز التجارة الدولي ومنظمة الجمارك العالمية والتحالف الأفريقي للتجارة الإلكترونية وغيرهم من الشركاء في التنمية (البنك الدولي، المصرف الآسيوي للتنمية، البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا) وغيرها من المؤسسات مثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، الرابطة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، سيماك، الكوميسا .... للأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الناشئة عن اتفاقية منظمة التجارة العالمية والحواجز التنظيمية في مجال النقل والخدمات اللوجستية؛

✓ بدء مشروع تجريبي للربط بين الشبابيك الوطنية والبلدان التي صادقت بالفعل على اتفاقية نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي والعمل على توسيعه ليشمل باقي الدول الأعضاء في المرحلة الثانية؛

✓ دعوة الدول الأعضاء المشارِكة لاستكمال الاستبيان الخاص بالشباك الموحد وإعادة إرساله إلى المركز الإسلامي لتنمية التجارة لإعداد تقرير تقييم الحاجيات في مجال المساعدة الفنية؛

5- ورشة عمل حول " آليات تسوية نزاعات التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، 20-21 فبراير 2017، الدار البيضاء المملكة المغربية.

في إطار تنفيذ القرارات ذات الصلة لهيئات منظمة التعاون الإسلامي وتقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في مجال تنمية المبادلات التجارية، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع المركز الإسلامي الدولي للتحكيم والمصالحة ورشة عمل حول " آليات تسوية نزاعات التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، وذلك يومي 20 و 21 فبراير 2017 بالدار البيضاء المملكة المغربية.

الهدف

تهدف ورشة العمل إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن آليات المصالحة والتحكيم لتسوية نزاعات التجارة والاستثمار، مع التركيز بصفة خاصة على مقترحات تفعيل وتطوير آليات المصالحة والتحكيم التي تضمنتها الاتفاقيات ذات الصلة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومن بينها:

- اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- اتفاقية الإطار بشأن نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي؛
- قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

المشاركون

شاركت الدول التالية في هذه الندوة: الكاميرون، تركيا، فلسطين والمغرب. كما شارك في هذه الورشة خبراء من المنظمات الوطنية والدولية التالية: غرفة التجارة الدولية بالمغرب، الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة بالمغرب (CFCIM)، اتحاد غرف وتبادل السلع التركي (TOBB)، الجمعية المغربية للمصدرين (ASMEX)، منظمة التجارة العالمية، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، المركز الإسلامي الدولي للتحكيم والمصالحة (IICRA)، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والمركز الإسلامي لتنمية التجارة.

محاور الورشة

قدم الخبراء المواضيع الآتية:

- مقدمة عامة حول تسوية نزاعات التجارة والاستثمار على الصعيد الدولي (منظمة التجارة العالمية، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، الأونسيترال)

- وضعية تسوية النزاعات التجارية في دول منظمة التعاون الإسلامي (الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة بالمغرب، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، المركز الإسلامي الدولي للتحكيم والمصالحة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)
- استراتيجيات إنشاء مركز التحكيم والوساطة وتسوية النزاعات بالوسائل غير القضائية (المركز الإسلامي الدولي للتحكيم والمصالحة، غرفة التجارة الدولية بالمغرب، اتحاد غرف وتبادل السلع التركي)
- التجارب الوطنية في مجال تسوية نزاعات التجارة والاستثمار (المغرب، الكاميرون وتركيا)

التوصيات:

بعد مشاورات مثمرة، اقترح المشاركون التوصيات التالية:

- **على الصعيد الوطني:**

- تشجيع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على اعتماد آلية لتسوية النزاع وفقا لمبادئ منظمة التجارة العالمية والأونسيترال؛

- تشجيع الدول على التوقيع والمصادقة على اتفاقية نظام الأفضليات التجارية بين دول منظمة التعاون الإسلامي، واتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي واتفاقية نيويورك لتعزيز التجارة البينية؛

- تنظيم أيام وطنية للتوعية وندوات تدريبية في مجال تسوية النزاعات بالتعاون مع القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية؛

- التماس المساعدة الفنية في مجال صياغة القوانين النموذجية والعقود بالتعاون مع الأونسيترال وإدراج القوانين الوطنية فيها؛

- تشجيع إنشاء مراكز التحكيم الوطنية لتسوية النزاعات.

- **على الصعيد الإقليمي:**

- تنظيم اجتماع للخبراء بالتعاون مع الكومسيك والمركز الإسلامي لتنمية التجارة من أجل التوصل إلى بروتوكول تسوية النزاعات في إطار تفعيل المادة 15 من الاتفاقية الإطارية. وفي هذا الصدد، فإن المغرب على استعداد لأخذ زمام المبادرة واقتراح نص المشروع في هذا الاتجاه.

- مراجعة تطبيق المادتين 16 و17 من اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تنظيم اجتماع فريق العمل حول تفسير هاتين المادتين.

- تنظيم ورشات عمل موضوعية حول الآليات البديلة لتسوية النزاعات بالتعاون مع خبراء من منظمة التجارة العالمية والأونسيترال والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ومراكز التحكيم الإقليمية مثل المركز الإسلامي الدولي للتحكيم والمصالحة، ومنظمة تنسيق قانون الأعمال في أفريقيا من أجل توعية القطاعين العام والخاص بأهمية الآليات البديلة.
- إنشاء شبكة مراكز التحكيم لدول منظمة التعاون الإسلامي من أجل حسن تنسيق حل نزاعات التجارة والاستثمار في فضاء منظمة التعاون الإسلامي.
- تبادل الخبرات بين الدول المتقدمة في منظمة التعاون الإسلامي لفائدة بلدان أخرى في حاجة إلى بناء القدرات في مجال التحكيم التجاري الدولي من خلال برنامج البنك الربط العكسي للبنك الإسلامي للتنمية.

- **إنشاء مركز للتحكيم لدول منظمة التعاون الإسلامي**

- تسريع إنشاء مركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي باتحاد غرف وتبادل السلع التركي وفقا للتوصيات الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامية الثالثة عشرة لمنظمة التعاون الإسلامي الذي تم عقده بإسطنبول في أبريل 2016، والاجتماع الخامس والأربعين لمجلس وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي في طشقند، أوزبكستان في أكتوبر 2016، من أجل الرفع من حجم التجارة البينية.

القسم الثالث

وضعية المفاوضات بشأن انضمام بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية

أصبح العدد الإجمالي للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية 162 دولة، بعد انضمام جمهورية أفغانستان الإسلامية خلال المؤتمر الوزاري العاشر، وبذلك يصبح حاليا عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنضوية تحت لواء منظمة التجارة العالمية 44 دولة، بما يفوق ربع عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية. ويمثل أعضاء منظمة التجارة العالمية حوالي 97% من الاقتصاد العالمي.

بلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المرشحة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية 11 دولة وهي: الجزائر، أذربيجان، العراق، إيران، لبنان، ليبيا، أوزبكستان، السودان، سوريا، القمر الاتحادية والصومال. والوضع الحالي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كما يلي:

- تم إنشاء فريق العمل لفائدة ليبيا وسوريا.
- تم تقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية من طرف إيران والعراق وأوزبكستان.
- تم تعميم ملخص وقائع نقاط المناقشة من طرف السودان.
- مفاوضات جارية بشأن نفاذ السلع إلى الأسواق الثنائية من قبل الجزائر، أذربيجان، لبنان، السودان وأوزبكستان.
- مفاوضات جارية بشأن نفاذ الخدمات إلى الأسواق الثنائية من قبل الجزائر وأذربيجان ولبنان والسودان وأوزبكستان.
- تم تعميم مشروع تقرير فريق العمل من قبل الجزائر وأذربيجان ولبنان.
- قدمت الصومال طلب انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في 7 ديسمبر 2016.

وأحاطت أذربيجان أعضاء منظمة التجارة العالمية علما خلال اجتماع فريق العمل بشأن حالات الانضمام يوم 22 يوليو 2016، أنها سوف تتخذ كل التدابير الممكنة لتسريع عملية انضمامها. وأوصى رئيس فريق العمل، السفير والتر فيرنر (ألمانيا)، أذربيجان من أجل تقدمها بمطابقة نظامها التجاري لقواعد منظمة التجارة العالمية وحث الأعضاء وأذربيجان على "تسريع" وتيرة المفاوضات.

ومن جهة أخرى، فإن سرعة مسلسل المفاوضات والانضمام إلى هذه المنظمة يعتمد على مساهمات الحكومة المرشحة للانضمام. وقد تشهد المفاوضات بعض التعثر نتيجة عدة عوامل مثل انقطاع المفاوضات مع أعضاء المنظمة، الجوانب الفنية المعقدة، التحديات على المستوى الوطني والتأخير المحتمل عندما يريد بلد ما تحليل أثر قانون جديد أو تم تعديله.

تتم عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بطرق تتداخل فيها أصناف المفاوضات بين مفاوضات متعددة الأطراف وأخرى ثنائية الأطراف. وعلى هذا المسار جرى الاتفاق على انضمام اليمن إلى المنظمة تخللته أحيانا سرعة هامة في المفاوضات خاصة سنة 2013 وأحيانا أخرى بعض التعثر نتيجة العديد من العوامل نذكر منها تباطؤ المفاوضات مع بعض أعضاء المنظمة، الجوانب الفنية المعقدة، المصاعب الداخلية وعدم الاجماع حول الاختيارات.

عادة ما يكون مسلسل انضمام العديد من الدول مسبوقا بأشغال فنية هامة، حيث أن المزاوجة بين أنشطة المساعدة الفنية ومساعي إقناع الدول الأعضاء بأهمية انضمام هذه الدول بالنسبة لمستقبل المنظمة، يعتبر عملا أساسيا في جدوى المساعدة الفنية في مجال المفاوضات لفائدة الدول الأعضاء المرشحة للانضمام. وفي هذا الصدد، كانت مساهمات رؤساء مجموعات العمل مهمة. ولابد من الإشارة إلى أن هذه المساعدة الفنية قد حظيت بالمساعدة المالية الهامة للدول الآتية: أستراليا، البرازيل، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأعضاء الأخرى.

الشفافية في عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية:

تعتبر الشفافية ووضوح الرؤية في مسلسل الانضمام للمنظمة من الأولويات الأساسية بالنسبة للدول الأعضاء ولسكرتارية منظمة التجارة العالمية. فالتدابير والمبادرات التي تم اتخاذها خلال السنوات الأربعة الأخيرة في مجال الشفافية قد تم تدعيمها سنة 2013 لمواصلة العمل بها إلى حد الآن. لذا، اجتمع الفريق غير الرسمي (IGA) لبحث مسألة الانضمام إلى المنظمة. وقد خلصت نتائج هذا الفريق إلى ما يلي:

- الاستعمال المشترك للمعلومات وتبادل البيانات مع الدول الأعضاء حول كل ما يتعلق بالانضمام إلى المنظمة،
- تقارير ترفع إلى السكرتارية حول التطور الفني لمسلسل الانضمام،
- تقارير رؤساء فرق العمل تقدم إلى الدول الأعضاء حول نتائج زياراتهم للبلد المعني،
- تخطيط برنامج الاجتماعات حول الانضمام إلى المنظمة وحول النشاطات ذات الصلة على أساس أجندة متطورة للاجتماعات حول اقتراحات الانضمام المقدمة من طرف السكرتارية،
- الأجوبة حول الانشغالات الخاصة التي تمت إثارتها من طرف الدول الأعضاء والحكومات التي في طور الانضمام.

الغاية من نشرة المعلومات حول الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تتمثل في تقديم تقارير ملخصة للحكومات التي في طور الانضمام وللرؤساء والدول الأعضاء حول نتائج اجتماع الفريق غير الرسمي. كما تتضمن النشرة معلومات مفيدة حول المخطط العملي لتحضير الاجتماعات والمفاوضات المتعلقة بمسلسل الانضمام.

تم تكثيف اللقاءات مع مختلف فرق الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة قصد التركيز على الانشغالات الخاصة لكل فريق، والهدف من ذلك يتمثل في تقديم تقرير للدول الأعضاء حول الأنشطة التي تم إنجازها خلال السنة

المدنية واستقصاء الملاحظات والآراء حول انشغالات كل فريق.

أجرت سكرتارية المنظمة لقاءات مع المجموعة الاستشارية للبلدان الأقل نمو والفريق غير الرسمي للبلدان النامية والفريق الآسيوي للبلدان النامية والفريق غير الرسمي لبلدان لأمريكا اللاتينية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة GRULAC، الفريق الإفريقي ثم الفريق العربي. قدمت سكرتارية المنظمة خلال هذه الاجتماعات تقارير حول التقدم الحاصل في مسلسل انضمام الدول والأنشطة التي تم انجازها كما تم تبادل وجهات النظر حول مسؤوليات الجوار/ المجموعات الإقليمية وبحث الانشغالات التي أثيرت سواء من طرف الحكومات في طور الانضمام ومن طرف الدول الأعضاء نفسها وقامت باستشارات مع نظراءها حول الأولويات الفنية لسنة 2014 في مجال الانضمام.

المساعدة الفنية وحملات التوعية:

تعتبر المساعدة الفنية وتأهيل الكفاءات ذات الصلة بمسلسل الانضمام للمنظمة من المحاور الأساسية لتدريب موظفي الحكومات. تتضمن هذه المساعدة أنشطة للتوعية لفائدة البرلمانيين والقطاع الخاص والجامعيين والمجتمع المدني وأوساط الإعلام.

وتشتمل أنشطة المساعدة الفنية وتأهيل الكفاءات على المحاور الآتية: ندوات وطنية، حصص إعلامية حول الانضمام للمنظمة أقيمت خلال الدروس المتقدمة حول السياسة التجارية وكذلك خلال الدروس الإقليمية والدروس التمهيدية المقدمة لفائدة البلدان الأقل نموا، البعثات الفنية، الزيارات التي يقوم بها رؤساء فرق العمل، انشاء المراكز المرجعية للمنظمة العالمية للتجارة أو تعزيز المراكز القائمة، حصص تدريبية مباشرة على الخط عبر الإنترنت، التحاور مع مجموعات الدول الأعضاء في المنظمة، المشاركة في المؤتمرات.

آليات الانضمام للمنظمة:

أطلقت منظمة التجارة العالمية في يوليو 2016 بوابة جديدة للانضمام الذكي (Accessions Intelligence Portal) التي حسنت من الوصول إلى المعلومات حول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والعديد من الميزات الجديدة، مثل إمكانية الدخول المباشر إلى جميع القوانين التي تم الإشعار بها لإتمام الانضمام. توجد البوابة على الرابط: https://www.wto.org/accessions.

تم إطلاق العمل بقواعد البيانات حول الالتزامات في إطار انضمام (ACDB) في مايو 2012 وهي تمكن من الاطلاع على كل الالتزامات والمعلومات ذات الصلة التي تتضمنها تقارير فرق العمل حول الانضمام وبرتوكولات انضمام الدول الحادية والثلاثين 31 الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة التي تدخل تحت البند XII MC (http://acdb.wto.org/).

1. الجزائر

بعد حضورها في منظمة التجارة العالمية بصفة مراقب منذ سنة 1987، قدمت الجزائر رسميا في يونيو سنة 1996 مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية، كخطوة تمهيدية للانضمام للمنظمة.

منذ ذلك التاريخ تم توجيه سلسلة من الأسئلة للجزائر من قبل بعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وسويسرا واليابان وأستراليا. بعد تلقي منظمة التجارة العالمية الأجوبة الأولى، عقد فريق العمل اجتماعه الأول حول انضمام الجزائر في شهر أبريل 1998 بجنيف.

أجرت الجزائر ثمانية جولات من المفاوضات المتعددة الأطراف (أبريل 1998، فبراير 2002، مايو2002، نوفمبر 2002، مايو2003، ثم سنتي 2004 و2005) وسلسلتين من المفاوضات الثنائية في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات (أبريل 2002 ونوفمبر 2002). أما المسائل التي تناولتها المفاوضات بالبحث فهي: الزراعة، النظام الجمركي، تجارة الدولة، الشفافية وإصلاح النظام القانوني ثم حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.
قدمت الجزائر في مارس 2002 صيغة أولية من العروض المبدئية بشأن السلع والخدمات ثم قدمت في 18 يناير 2005 صيغة معدلة للعروض. وتم أيضا بحث عناصر معدلة من مشروع تقرير فريق العمل وآخر المستجدات المتعلقة بالقوانين وذلك خلال اجتماع فريق العمل بتاريخ 25 فبراير 2005.

أجرت الجزائر لقاءات ثنائية مع حوالي 10 بلدان وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، سويسرا، أستراليا، كندا، الاتحاد الأوروبي، كوبا، الأوروغواي، تركيا وكوريا الجنوبية.

- **يترأس فريق العمل الذي يتابع انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية السفير ألبيرتو بيدرو دالوتو (الأرجنتين 2012) ويضم 43 دولة.**

انعقد الاجتماع التاسع لفريق العمل المكلف بمتابعة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بمقر المنظمة بتاريخ 21 أكتوبر 2005.
تضمن جدول عمل هذا الاجتماع بحث تطورات المفاوضات الثنائية حول الدخول إلى الأسواق ومشروع تقرير فريق العمل وآخر المستجدات المتعلقة بتطور القانون الجزائري.

يعمل هذا الفريق حاليا على دراسة الوثيقة بشأن "مشروع تقرير فريق العمل حول انضمام الجزائر" التي تشكل محور مناقشات الاجتماع المنعقد في 21 أكتوبر 2005.

ومن جانب آخر، تم تنظيم لقاءات ثنائية بين ممثلي الوفد الجزائري وبعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على هامش اجتماع فريق العمل المنعقد من 18 إلى 20 أكتوبر 2005. نذكر بصفة خاصة اللقاءات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، زيلاندة الجديدة وماليزيا والتي تناولت بالبحث دخول السلع والخدمات إلى الأسواق.

تجري حاليا المفاوضات الثنائية في مجال الدخول إلى الأسواق على أساس العروض المعدلة المتعلقة بالسلع والخدمات. كما يجري حاليا على المستوى المتعدد الأطراف بحث نظام التجارة الخارجية. وقد تم توزيع مشروع التقرير المعدل لفريق العمل في يونيو 2006.

- **بحثت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في 17 يناير 2008 مشروع التقرير المراجع لفريق العمل.**

يتضمن تقرير فريق العمل فحصا لنظام التجارة الخارجية الجزائري وكذلك الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال السنوات الأخيرة حتى يصبح إطارها القانوني والمؤسساتي ملائما لقواعد منظمة التجارة العالمية. كما قام أعضاء فريق العمل بتقييم التقدم الحاصل في المفاوضات الثنائية الجارية حول دخول السلع والخدمات للأسواق.

وقد أعرب أعضاء فريق العمل عن ارتياحهم على التقدم الذي حققته الجزائر في إصلاح نظامها التجاري حتى يتلاءم تماما مع قواعد ومقتضيات منظمة التجارة العالمية. وهكذا، اعتمدت الجزائر قوانين جديدة تتعلق بالحواجز الفنية للتجارة والتدابير الصحية والصحة النباتية والملكية الفكرية والممارسات المضادة للإغراق والتدابير الوقائية وتدابير المقاصة وسياسات الأسعار والتقييم الجمركي واستيراد المواد الصيدلانية وتصدير لحوم الأبقار والمواشي والنخيل.

المفاوضات الثنائية حول دخول السلع والخدمات للأسواق:

أنهت الجزائر مفاوضاتها مع البرازيل والأوروغواي وكوبا وفنزويلا وسويسرا. وفي نفس السياق ستجري مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي وكندا وماليزيا وتركيا وجمهورية كوريا والإكوادور والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج وأستراليا واليابان.

تم عقد الاجتماع العاشر لفريق العمل المكلف بتحضير انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية في يناير 2008. وقد تم توزيع عروض معدلة للالتزامات الخاصة المتعلقة بالخدمات على فريق العمل في فبراير 2012.

من جهة أخرى وقعت الجزائر بتاريخ 28 فبراير 2012 على خمس اتفاقيات ثنائية مع البرازيل وكوبا والأوروغواي وفنزويلا والأرجنتين في إطار المفاوضات الجارية لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. كما أن المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاقيات مماثلة مع الاتحاد الأوروبي، الشريك الرئيسي للجزائر، والولايات المتحدة توجد في مرحلة متقدمة.

كما أن المفاوضات المتعلقة بالتوقيع على اتفاقيات ثنائية مع باقي الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية مازالت مستمرة وأن الجزائر بصدد ابرام اتفاقية مع سويسرا وأستراليا ونيوزيلندا. أما المحادثات الجارية مع اليابان وكندا وماليزيا وتركيا وأوكرانيا فقد سجلت تقدما يبعث على الارتياح.

وتفسر المسيرة الطويلة للجزائر لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بإرادة الحكومة الجزائرية لإجراء إصلاحات داخلية أولا ثم تحديث بعض القطاعات المهددة بالمنافسة وتحقيق التنوع في اقتصادها.

تم عقد الاجتماع الحادي عشر لفريق العمل في 5 أبريل 2013 بحضور معالي وزير التجارة السيد مصطفى بن بادة. وبهذه المناسبة، قدمت الجزائر 12 وثيقة لفريق العمل حول العروض المعدلة المتعلقة بالسلع والخدمات ومخطط العمل التشريعي المعدل ومقترحات التعديلات والإضافات والتحيين لمشروع تقرير الفريق.

وأشار السيد الوزير أن الجزائر على أتم الاستعداد لجعل "نظامها التجاري يتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية." وأعرب عن أمله في "منح فترات انتقالية معقولة" لبعض التدابير التي لا تتوافق مع الاتفاقيات.

ثم أضاف قائلا إن البرنامج المعتمد والذي يتعين بموجبه على الدول الأعضاء ارسال أسئلتها قبل 10 مايو 2013 إلى الجزائر التي تعهدت بتقديم الإجابات عند متم شهر يونيو أو 15 يوليو 2013 واقتراح عقد جولة أخرى من المفاوضات في خريف 2013.

قدمت الجزائر 12 وثيقة لفريق العمل قصد دراستها. ويتعلق الأمر بالعروض المعدلة بشأن السلع والخدمات ومخطط العمل التشريعي المعدل ثم مقترحات التعديل فضلا عن الإضافات لمشروع تقرير فريق العمل قصد تحديثه.

أجرى الوفد الجزائري لقاءات من 2 إلى 4 أبريل 2013 مع وفود 12 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وهي: ماليزيا وإندونيسيا والإكوادور والأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية والسلفادور وكندا والنرويج ونيوزيلندا واليابان واستراليا وتركيا.

كما تم ايداع 4 اتفاقيات ثنائية مع أوروغواي وكوبا وسويسرا والبرازيل تم التوقيع عليها من قبل سكرتارية منظمة التجارة العالمية، في حين مازالت المفاوضات قائمة بشأن التوقيع على اتفاقيتين مع فنزويلا والأرجنتين.

سيجتمع فريق العمل حول انضمام الجزائر للمنظمة في 31 مارس 2014 لاستعراض آخر مستجدات المفاوضات الجزائرية المتعلقة بانضمامها للمنظمة. وخلال هذا الاجتماع، رحب أعضاء منظمة التجارة العالمية بالتقدم الكبير الذي أحرزته الجزائر.

وركزت تعليقات الأعضاء على القيود الكمية على الواردات، بما في ذلك القيود المفروضة على الاستثمار، دعم الصادرات، التطبيق التمييزي على الضرائب الداخلية، نظام تسجيل المعلومات الجغرافية، سياسات الأسعار، حقوق التسويق والسياسات الزراعية.

وتشمل التحديات الأخرى السياسات الصناعية والمساعدات والحواجز الفنية أمام التجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة وتدابير الاستثمار ذات الصلة بالتجارة.

ومن جهة أخرى، فإن المشاورات المقبلة التي ستجري بين الأعضاء والحكومة الجزائرية وأمانة منظمة التجارة العالمية ستمكن من تحديد موعد انعقاد الاجتماع المقبل لفريق العمل. وسوف تقدم الجزائر معلومات محيّنة حول التطورات

الجديدة في مجال التشريعات وأن تجيب على أسئلة الأعضاء وتحديث خطة العمل التشريعي الخاصة بها، وأن يقوم الأعضاء بمراجعة هذه المعلومات.

2. أذربيجان

تم تكوين فريق العمل الذي يتابع انضمام أذربيجان بتاريخ 16 يوليوز 1997 وقد قدمت أذربيجان مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في أبريل 1999. كما قدمت أيضا أجوبة في يوليوز 2000 تتعلق بمجموعة أولى من الأسئلة حول هذه المذكرة، تلتها أجوبة أخرى في ديسمبر 2001. انعقد الاجتماع الأول لفريق العمل في 7 يونيو 2002، والاجتماع الأخير في مارس 2006. ويتم حاليا إجراء مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض المعدلة.

وقد تم توزيع ملخص غير رسمي لمناقشات فريق العمل في ديسمبر 2008 من طرف سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة. وتستمر الأشغال المتعددة الأطراف على أساس ملخص مستجدات المواضيع التي تم إثارتها منذ ديسمبر 2008. وقد وتم تعديل هذا الملخص بعد مراجعته في يوليو 2009.

وأحاطت أذربيجان أعضاء منظمة التجارة العالمية علما خلال اجتماع فريق العمل بشأن حالات الانضمام يوم 22 يوليو 2016، أنها سوف تتخذ كل التدابير الممكنة لتسريع عملية انضمامها. وأوصى رئيس فريق العمل، السفير والتر فيرنر (ألمانيا)، أذربيجان من أجل تقدمها بمطابقة نظامها التجاري لقواعد منظمة التجارة العالمية وحث الأعضاء وأذربيجان إلى "تسريع" وتيرة المفاوضات.

<u>مفاوضات بشأن دخول الأسواق</u>

وقعت أذربيجان على اتفاقية مع جورجيا في أبريل 2010. ومازالت المفاوضات مستمرة مع الاتحاد الأوروبي و10 دول أعضاء في منظمة التجارة العالمية بشأن هذه الاتفاقية.

عقد فريق العمل اجتماعه التاسع في 24 فبراير 2012 تم خلاله التباحث في شأن الاصلاحات الأخيرة المعتمدة من قبل أذربيجان للتقدم في عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وجعل نظامها التجاري يتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وتدارس الفريق أيضا مسألة تطوير المجال التشريعي والتقدم المحرز في إطار المفاوضات الثنائية بشأن دخول السلع والخدمات إلى الأسواق.

يعود آخر تعديل لملخص الوقائع إلى نوفمبر 2012. وقد عقد فريق العمل اجتماعه العاشر في 7 ديسمبر 2012 حيث تباحث أعضاء منظمة التجارة العالمية حول وضع المفاوضات بشأن دخول الأسواق ونظام التجارة الخارجية والإصلاحات التشريعية من أجل تأهيل أذربيجان للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وبهذه المناسبة، قدم السيد محمود ماماد غولييف، نائب وزير الشؤون الخارجية وكبير المفاوضين لأذربيجان لمحة عامة عن الوضع الاقتصادي لبلده وتطوير نصوص تشريعية مناسبة في إطار منظمة التجارة العالمية. وذكر أن حكومته كانت تهدف إلى تنويع وتحديث الاقتصاد للتقليل من اعتمادها على قطاع النفط والغاز.

أما بخصوص المفاوضات الثنائية حول دخول الأسواق، فقد أشار نائب الوزير أن أذربيجان قد وقعت على اتفاقية ثنائية مع جمهورية قيرقيزيا في مارس 2012 وأجرت مؤخرا مفاوضات ثنائية مع الصين.

كما أجريت مفاوضات ثنائية أخرى على هامش اجتماع فريق العمل مع كل من البرازيل وكندا وكوريا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والنرويج والاتحاد الأوروبي.

ورحب ممثلو الصين والولايات المتحدة والهند واليابان والنرويج وباكستان وقيرقيزيا وسويسرا وتركيا والاتحاد الأوروبي بالمساهمات الجوهرية التي قدمتها أذربيجان وأعربوا عن تأييدهم لانضمام هذا البلد إلى المنظمة.

خلال المباحثات، طلب الأعضاء توضيحات حول السياسات الاقتصادية لأذربيجان والمؤسسات التجارية الحكومية وسياسات الخوصصة والأسعار والاستثمار والمنافسة والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة وتطبيق ضريبة الاستهلاك واعتماد قانون التعريفة الجمركية. كما أعربوا عن رغبتهم في الاطلاع على معلومات اضافية حول الرسوم المفروضة على الخدمات المقدمة والتقييم الجمركي وقواعد المنشأ والقيود المفروضة على التصدير والمساعدات الممنوحة للمنتجات الصناعية ودعم صادرات المنتجات الزراعية والحواجز الفنية للتجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية والصفقات العمومية والملكية الفكرية.

تم تكليف سكرتارية منظمة التجارة العالمية بتحسين تقديم الوثائق والمستندات عن طريق إعداد مشروع تقرير فريق العمل بالاعتماد على ملخص وقائع المواضيع التي تم التطرق لها. وتجري حاليا مفاوضات ثنائية حول النفاذ للأسواق مع ممثلي الدول الأعضاء المعنية على أساس العرض المعدل المتعلق بالسلع والذي تم توزيعه في سبتمبر 2013 وكذلك العرض المعدل المتعلق بالخدمات والذي تم توزيعه في أكتوبر 2013. ولقد تم إيداع 4 اتفاقيات ثنائية لدى سكرتارية المنظمة (الإمارات العربية المتحدة، عمان، جمهورية قيرقيزيا، تركيا). وقد انعقد الاجتماع الحادي عشر لفريق العمل في 21 فبراير 2014.

خلال هذا الاجتماع درس أعضاء منظمة التجارة العالمية النظام التجاري لأذربيجان بالاعتماد على مشروع تقرير فريق العمل. وفي هذا الصدد، طلب الأعضاء من أذربيجان توضيحات بخصوص الإعفاءات الضريبية وتشجيع الاستثمار وعمل الشركات الأجنبية وحالات الخوصصة والقيود الفنية للتجارة والمساعدات والعبور والملكية الفكرية.

تم عقد الاجتماع الثاني عشر لفريق العمل في 6 مارس 2015 ورحب رئيس الفريق الخطوات التي اتخذتها أذربيجان لجعل نظامها التجاري يتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وطلب الحكومة بتسريع مراحل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وأعضاء هذه المجموعة لطرح الأسئلة قبل 15 أبريل 2015.

3. القمر الاتحادية

بادر المجلس العمومي في 9 أكتوبر 2007 بتكوين فريق عمل مكلف ببحث طلب القمر الاتحادية بشأن انضمامها لمنظمة التجارة العالمية. ولقد منحت الرئيس حق تعيين رئيس فريق العمل بالتشاور مع مختلف الدول الأعضاء في المنظمة وممثلي القمر الاتحادية (WT/ACC/COM/1).

تم توزيع المذكرة حول نظام التجارة الخارجية يوم 25 أكتوبر 2013 (WT/ACC/COM/3). كما تم تعيين رئيس فريق العمل يوم 18 سبتمبر 2013. وسيقع عقد الاجتماع الأول لفريق العمل حالما تختم جزر القمر الجولة الأولى من الأسئلة والأجوبة مع ممثلي الدول الأعضاء.

4. العراق

تم إيداع طلب انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية بتاريخ 30 سبتمبر 2004 بناء على البند الثاني عشر. كما تم إنشاء فريق عمل خلال المجلس العمومي المنعقد في 13 ديسمبر 2004 برئاسة السيد "كيلارمو فاليس كالميز" من الأوروغواي.

قدم العراق مذكرة حول نظام تجارته الخارجية وللمرة الأولى منذ إيداع الطلب العراقي للانضمام لمنظمة التجارة العالمية سنة 2004 عقد فريق العمل اجتماعه الأول في 25 مايو 2007 لبحث القانون التجاري العراقي ومدى توافقه مع مبادئ منظمة التجارة العالمية.

عقد العراق اجتماعات ثنائية مع البرازيل ومصر والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والأردن والمغرب والنرويج وعمان وتايوان والاتحاد الأوروبي والفيتنام. وقد طلب من العراق تقديم عروض أولية للتقدم بالمفاوضات حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق.

ويتعهد العراق بإعداد الوثائق حول الزراعة والخدمات والحواجز الفنية للتجارة والمسائل المتعلقة بالصحة والصحة النباتية والملكية الفكرية. كما سيقوم بإعداد مخطط العمل التشريعي العام الذي سيبين للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الوضع الراهن لقانون التجارة الخارجية والمشاريع الحالية في هذا المجال.

أعرب أعضاء فريق العمل في 2 أبريل 2008 عن دعمهم لانضمام العراق السريع لمنظمة التجارة العالمية باعتباره سيسهم في إدماج العراق في الاقتصاد العالمي. وقد أشار وزير التجارة العراقي السيد السوداني إلى أن العراق مصمم على تجاوز الوضع الحالي الصعب للمضي قدما في مسلسل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، كما أضاف أن انضمام العراق يشكل ميزة مهمة بالنسبة للمجتمع الدولي.

مراجعة التشريع التجاري:

عند هذا المستوى، يقوم أعضاء فريق العمل بمراجعة كل جوانب السياسات التجارية والاقتصادية في العراق لمعرفة مدى توافقها مع مقتضيات ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

منذ الاجتماع الأول لفريق العمل المنعقد في مايو 2007 استعرض العراق مخطط العمل التشريعي الذي يبين فيه التقدم الحاصل في تنفيذ الإصلاحات القانونية. كما قدم العراق أيضا بيانات حول التدابير الصحية والصحة النباتية التي يطبقها والحواجز الفنية للتجارة وجوانب حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة ووسائل الدعم الداخلي والتعويضات للصادرات التي يمنحها لفائدة قطاع الزراعة.

المفاوضات الثنائية:

التقى العراق بمجموعة من الأعضاء على هامش اجتماعات فريق العمل. سوف تنطلق المفاوضات حول الدخول للأسواق حينما يقدم العراق عروضه الأولية حول السلع والخدمات.

قدم العراق مذكرة حول تجارته الخارجية في سبتمبر 2005 وتم عقد الاجتماع الثاني لفريق العمل المكلف بمتابعة انضمام العراق في أبريل 2008 تم خلاله دراسة نظام التجارة الخارجية للعراق.

قدم العراق العديد من الوثائق والمستندات المطلوبة من طرف فريق العمل. ولكن يتعين عليه تقديم العروض الأولية المتعلقة بدخول السلع والخدمات للأسواق. وسينعقد الاجتماع القادم لفريق العمل عندما يقدم العراق عروضا أولية بشأن النفاذ إلى الأسواق.

5. إيران

تم إيداع طلب إيران لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية لدى المجلس العمومي خلال دورته المنعقدة يومي 8 و9 يوليوز 2004 بجنيف (WT/ACC/IRN/1). ولقد تمت الموافقة بالإجماع على ترشيح إيران خلال اجتماع المجلس العمومي يوم 26 مايو 2005.

تم تكوين فريق العمل خلال انعقاد المجلس العمومي في 26 مايو 2005.

قدمت إيران مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في نوفمبر 2009. ولحد الآن، لم يجتمع فريق العمل.

وللتذكير فإن إيران سبق أن قدمت طلبا بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في سبتمبر 1996 قوبل بالرفض 21 مرة منذ مايو 2001 من طرف المجلس العمومي نظرا لممارسة حق الفيتو من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي نوفمبر 2009، تم توزيع مذكرة حول نظام التجارة الخارجية الإيراني كما تم تبليغ أسئلة نواب الدول الأعضاء إلى حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في فبراير 2010. وفي هذا الصدد، تم توزيع الإسهامات الفنية لإيران سنة

2011 بما فيها الأجوبة على أسئلة السادة نواب الدول الأعضاء. وقبل انعقاد فريق العمل يتعين على رئيس المجلس العمومي القيام بمشاورات مع ممثلي الدول الأعضاء لتعيين رئيس فريق العمل.

6. لبنان

تم تكوين فريق العمل حول انضمام لبنان في 14 أبريل 1999. وقد تم نشر تقرير حول نظام التجارة الخارجية اللبنانية في يونيو 2001، وتم توزيع الأجوبة المتعلقة بالأسئلة المطروحة في شأن المذكرة اللبنانية في يونيو 2002. وعقد فريق العمل اجتماعه الأول في 14 أكتوبر 2002.

وتجري حاليا مفاوضات متعددة الأطراف على أساس تقرير فريق العمل الذي تمت مراجعته والذي تم توزيعه في أكتوبر 2009. كما تجري حاليا مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض المراجعة. وقد تم عقد الاجتماع السابع لفريق العمل في أكتوبر 2009. سوف يعقد فريق العمل اجتماعه عندما تقدم الجمهورية اللبنانية كل المساهمات الضرورية.

7. ليبيا

قامت ليبيا بإيداع طلب رسمي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يوم 25 نوفمبر 2001 (Doc.WTO/ACC/LBY/1). وفي 27 يوليوز 2004 وافقت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على الشروع في المفاوضات مع ليبيا.

لحد الآن لم تقدم ليبيا مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية كما أن فريق العمل لم يعقد بعد اجتماعه الأول.

8.السودان

تم تكوين فريق العمل حول انضمام السودان يوم 25 أكتوبر 1994 كما تم تقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية السودانية في يناير 1999. كما قدم السودان أجوبة على الأسئلة التي طرحت في هذا الشأن في شهر نوفمبر 2000، كما تم طرح مجموعة ثانية من الأسئلة في يناير 2003. انعقد الاجتماع الثاني لفريق العمل في مارس 2004.

ويتم حاليا إجراء مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض الأولية المعدلة المتعلقة بالسلع.

تم إيداع اتفاقيتين ثنائيتين (مع البرازيل والصين) تتعلقان بالنفاذ إلى الأسواق لدى سكرتاريته المنظمة. وما زالت الإسهامات الثنائية المستحدثة قيد الانتظار خاصة المعلومات التشريعية والدستورية المستحدثة بعد استقلال جنوب السودان سنة 2012. وتستمر السكرتارية في اتصالاتها الفنية مع السودان لضبط المجالات التي تستلزم تقديم وثائق ومعلومات مستحدثة. وما زال انضمام السودان معلقا.

أعرب أعضاء منظمة التجارة العالمية عن تأييدهم بالإجماع لاستئناف مفاوضات عضوية السودان في منظمة التجارة العالمية خلال الاجتماع الثالث لفريق العمل حول انضمام هذا البلد الذي تم عقده في 31 يناير 2017، أي 13 عاما بعد آخر اجتماع رسمي له. وقد أكد الوزير السوداني للتعاون الدولي، السيد عثمان أحمد فضل واش، التزام حكومة بلاده بعملية الانضمام. كما دعا الأعضاء لتسريع المفاوضات باعتبار السودان دولة أقل نموا.

ذكرت السودان أنها أبرمت اتفاقيات ثنائية لدخول أسواق دولتين عضوين في منظمة التجارة العالمية. كما أفادت أيضا عن التزامات متجددة مع الأعضاء المهتمين، استنادا إلى العروض المنقحة للدخول إلى الأسواق حول السلع والخدمات. وقد راجع أعضاء فريق العمل نظام التجارة الخارجية لجمهورية السودان اعتمادا على مذكرة محيّنة حول نظام التجارة الخارجية وغيرها من الوثائق المقدمة من طرف السودان. كما أطلعت السودان الأعضاء بالتطورات التشريعية وأكدت التزامها لجعل نظامها التجاري يتطابق مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

9. أوزبكستان

تم تكوين فريق العمل حول انضمام أوزبكستان إلى منظمة التجارة العالمية يوم 21 ديسمبر 1994. وقدمت حكومة أوزبكستان مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في سبتمبر 1998 كما تم تقديم أجوبة بشأن بعض الأسئلة المطروحة في أكتوبر 1999. وتم الشروع في مفاوضات ثنائية حول الدخول إلى الأسواق. اجتمع فريق العمل لأول مرة في 17 يوليوز 2002.

أجرت أوزبكستان مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق مع الدول الأعضاء المعنية على أساس العروض الأصلية المقدمة في سبتمبر 2005. ولقد انعقد الاجتماع الثالث لفريق العمل في أكتوبر 2005.

10.سوريا

في 30 أكتوبر 2001 تم إيداع طلب انضمام سوريا إلى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية (WT/ACC/SYR/1).

قرر المجلس العمومي إنشاء فريق العمل المكلف بدراسة انضمام سوريا إلى منظمة التجارة العالمية في 4 مايو 2010.

لم تقدم الجمهورية العربية السورية لحد الآن مذكرة بشأن نظام تجارتها الخارجية وهي معنية بالتدابير الإدارية من الفئة واحد «ا».

11.الصومال

اتخذت الصومال الخطوة الأولى في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من خلال إرسال طلب انضمامها إلى المدير العام من طرف السيدة فادوما عبد الله محمود، سفيرة وممثلة دائمة للصومال لدى الأمم المتحدة بجنيف،

وفقا للمادة الثانية عشرة من اتفاقية مراكش، الذي تم توزيعه على أعضاء منظمة التجارة العالمية في 7 ديسمبر 2016. وقد تم تشكيل فريق العمل المكلف بانضمام الصومال في نفس اليوم لكنه لم يجتمع حتى الآن.

الخـــلاصة:

بالرغم من أن العضوية في منظمة التجارة العالمية لها فوائد وامتيازات جمة فإن المفاوضات حول الانتماء إلى هذه المنظمة تشكل تحديا كبيرا بالنسبة لكل الحكومات المرشحة للانضمام، خاصة منها البلدان الأقل نموا. فآليات وشروط الانضمام تفرض القيام بإصلاحات داخلية. فالبلدان الأقل نموا المرشحة للانضمام لها قدرات فنية ومؤهلات بشرية وموارد مالية محدودة في مواجهة تعقيدات الانتماء للمنظمة العالمية للتجارة.

صادق المجلس العمومي سنة 2012 على توصيات اللجنة الفرعية للبلدان الأقل نموا قصد الزيادة في تعزيز وترشيد قرار سنة 2002 حول انضمام البلدان الأقل نموا ليصبح عمليا على أرض الواقع (الخطوط التوجيهية حول انضمام البلدان الأقل نموا). ولقد تم إعداد هذه التوصيات وفقا للقرار المصادق عليه من طرف المؤتمر الوزاري الثامن للمنظمة العالمية للتجارة المنعقد بتاريخ 17 ديسمبر 2011.

تمت المصادقة على قرار المجس العمومي لسنة 2012 كإضافة للخطوط التوجيهية لسنة 2002 حول انضمام البلدان الأقل نموا للمنظمة العالمية للتجارة. وفي سنة 2013 تم اعتبار تقديم مساعدة فنية من طرف سكرتارية المنظمة على مقاس البلدان الأقل نموا المرشحة للانضمام في كافة المراحل عملا يحظى بكل الأولويات. وقد أمكن القيم بذلك بالاعتماد على آليات تفاعلية مع البعثات المقيمة في جنيف أو في بقية العواصم.

أما البرنامج الصيني لفائدة البلدان الأقل نموا المرشحة للانضمام للمنظمة فقد ساهم كثيرا في تدعيم قدرات هذه البلدان في المفاوضات. ولحد الآن تم تأهيل قدرات 7 متدربين في إطار هذا البرنامج. وفي سنة 2013 تابعت سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة حوارها مع التجمعات الإقليمية للبلدان الأعضاء في المنظمة والمجموعة الاستشارية للبلدان الأقل نموا.

هناك ثلاثة دول أقل نموا أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهي: أفغانستان، جزر القمر والسودان. وتجدر الإشارة إلى أنه من بين 47 دولة أقل نموا، توجد 31 فقط عضو في منظمة التجارة العالمية.

وقد اجتمع وزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية في 12 سبتمبر 2012 في ألماتي (كازاخستان) لمناقشة السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز الإمكانيات التجارية لهذه الدول وإنشاء موقف مشترك بشأن القضايا التجارية الرئيسية الحالية.

والغرض من هذا الاجتماع الذي نظمته حكومة كازاخستان ومكتب الأمم المتحدة لفائدة الدول الأقل نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (UN–OHRLLS) مخصص للتحضير للمراجعة السنوية لمؤتمر برنامج ألماتي الذي تم عقده في 2014.

لا تتوفر البلدان النامية غير الساحلية على البر والبحر وهي شبه معزولة عن الأسواق العالمية، لذلك يتوجب عليها تحمل تكاليف النقل أعلى من المتوسط ومشاركة ضعيفة في التجارة الدولية.

ومن دول منظمة التعاون الإسلامي غير الساحلية نجد: أفغانستان، أذربيجان، بوركينا فاسو، تشاد، كازاخستان، قيرقيزيا، مالي، النيجر، أوغندا، أوزبكستان، طاجيكستان وتركمانستان.

الملاحـق

الجدول 1: تواريخ إنشاء فرق العمل لدول منظمة التعاون الإسلامي في طور الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

البلدان	تاريخ إنشاء فريق العمل	رئيس فريق العمل
الجزائر	17 يونيو 1987	الأرجنتين
أذربيجان	16 يوليو 1997	ألمانيا
القمر الاتحادية	9 أكتوبر 2007	–
العراق	13 ديسمبر 2004	الأوروغواي
إيران	26 مايو 2005	–
لبنان	14 أبريل 1999	فرنسا
ليبيا	27 يوليو 2004	–
السودان	25 أكتوبر 1994	المغرب
سوريا	4 مايو 2010	–
أوزبكستان	21 ديسمبر 1994	المكسيك
الصومال	7 ديسمبر 2016	–

المصدر: منظمة التجارة العالمية

الجدول 2: ملخص حالات الانضمام الجارية لمنظمة التجارة العالمية

الدولة	الطلب	إنشاء فريق العمل	مذكرة التجارة الخارجية	الاجتماع الأول/ والأخير لفريق العمل*	عدد اجتماعات فريق العمل*	عروض السلع		عروض الخدمات		مشروع تقرير فريق العمل**
						العرض الأول	العرض الأخير*	العرض الأول	العرض الأخير*	
الجزائر	يونيو 1987	يونيو 1987	يوليوز 1996	أبريل 1998 مارس 2014	12	فبراير 2002	نوفمبر 2013	مارس 2002	أكتوبر 2013	فبراير 2014
أذربيجان	يونيو 1997	يوليوز 1997	أبريل 1999	يونيو 2002 فبراير 2015	12	مايو 2005	سبتمبر 2013	مايو 2005	فبراير 2015	يناير 2015
القمر الاتحادية	فبراير 2007	أكتوبر 2007	أكتوبر 2013	التعيين في سبتمبر 2013						
إيران	يوليو 1996	مايو 2005	نوفمبر 2009							
العراق	سبتمبر 2004	ديسمبر 2004	سبتمبر 2005	مايو 2007 أبريل 2008	2					
ليبيا	يناير 1999	أبريل 1999	يونيو 2001	أكتوبر 2002 أكتوبر 2009	7	نوفمبر 2003	يونيو 2004	ديسمبر 2003	يونيو 2004	أكتوبر 2009
أوزبكستان	يونيو 2007	ديسمبر 2007	أبريل 2001	يوليو 2002 يوليو 2012	1					
لبنان	ديسمبر 2004	فبراير 2005	مارس 2005	أكتوبر 2005 يونيو 2013	13	أبريل 2006	نوفمبر 2008	أكتوبر 2006	نوفمبر 2008	أكتوبر 2012
السودان	ديسمبر 1994	ديسمبر 1994	أكتوبر 1998	يوليو 2002 أكتوبر 2005	3	سبتمبر 2005		سبتمبر 2005		

ملحوظة: * عند تاريخ هذه الوثيقة

** ملخص المستجدات، مشروع تقرير فريق العمل أو أجزاء من مشروع تقرير فريق العمل.

الجدول 3: لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

البلد	تاريخ الانضمام
1. أفغانستان	29 يوليو 2016
2. ألبانيا	8 سبتمبر 2000
3. البحرين	1 يناير 1995
4. بنغلاديش	13 ديسمبر 1993
5. بنين	1 يناير 1995
6. بروناي دار السلام	1 يناير 1995
7. بوركينا فاسو	3 يونيو 1995
8. الكاميرون	13 ديسمبر 1995
9. تشاد	19 أكتوبر 1996
10. كوت ديفوار	1 يناير 1995
11. جيبوتي	31 مايو 1995
12. مصر	30 يونيو 1995
13. الغابون	1 يناير 1995
14. غامبيا	23 أكتوبر 1996
15. غينيا	25 أكتوبر 1995
16. غينيا-بيساو	31 مايو 1995
17. غويانا	1 يناير 1995
18. إندونيسيا	1 يناير 1995
19. الأردن	11 أبريل 2000
20. الكويت	1 يناير 1995
21. كازاخستان	30 نوفمبر 2015
22. قيرقيزيا	20 ديسمبر 1998
23. ماليزيا	1 يناير 1995
24. المالديف	31 مايو 1995
25. مالي	31 مايو 1995
26. المغرب	1 يناير 1995
27. موريتانيا	31 مايو 1995
28. موزامبيق	26 أغسطس 1995
29. النيجر	13 ديسمبر 1996
30. نيجريا	1 يناير 1995
31. عمان	9 نوفمبر 2000

الجدول 3: لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (تتمة)

البلد	تاريخ الانضمام
32. باكستان	1 يناير 1995
33. قطر	13 يناير 1996
34. العربية السعودية	11 ديسمبر 2005
35. السنغال	1 يناير 1995
36. سيراليون	23 يوليوز 1995
37. سورينام	1 يناير 1995
38. طاجكستان	2 مارس 2013
39. توغو	31 مايو 1995
40. تونس	29 مارس 1995
41. تركيا	26 مارس 1995
42. أوغندا	1 يناير 1995
43. الإمارات العربية المتحدة	10 أبريل 1996
44. اليمن	26 يونيو 2014

لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

المرشحة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

(المراقبون)

1. الجزائر
2. أذربيجان
3. القمر الاتحادية
4. إيران
5. العراق
6. لبنان
7. ليبيا
8. السودان
9. سوريا
10. أوزبكستان
11. الصومال

لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

1. فلسطين
2. تركمنستان

الجدول 4: لائحة دول منظمة التعاون الإسلامي التي صادقت على اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية (8 مارس 2017: 24 عضو من بين 114)

البلد	تاريخ المصادقة
1. ماليزيا	6 مايو 2015
2. النيجر	4 أغسطس 2015
3. توغو	فاتح أكتوبر 2015
4. باكستان	27 أكتوبر 2015
5. غويانا	30 نوفمبر 2015
6. كوت ديفوار	8 ديسمبر 2015
7. بروناي	15 ديسمبر 2015
8. مالي	20 يناير 2016
9. تركيا	16 مارس 2016
10. الإمارات العربية المتحدة	18 أبريل 2016
11. ألبانيا	10 مايو 2016
12. كازاخستان	26 مايو 2016
13. العربية السعودية	28 يوليو 2016
14. أفغانستان	29 يوليو 2016
15. السنغال	24 أغسطس 2016
16. البحرين	23 سبتمبر 2016
17. بنغلاديش	27 سبتمبر 2016
18. الغابون	5 ديسمبر 2016
19. قيرقيزيا	6 ديسمبر 2016
20. موزمبيق	6 يناير 2017
21. نيجيريا	16 يناير 2017
22. عمان	22 فبراير 2017
23. تشاد	22 فبراير 2017
24. الأردن	22 فبراير 2017

الجدول 5: حالة إشعارات دول منظمة التعاون الإسلامي بالفئة (أ) من اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية (10 مارس 2017: 28 عضو من بين 94)

	البلد	تاريخ الإشعار	البلد	تاريخ الإشعار
.1	تركيا	16 يوليو 2014	15.الأردن	18 سبتمبر 2014
.2	ماليزيا	23 يوليو 2014	16.السنغال	27 أكتوبر 2014
.3	قطر	25 يوليو 2014	17.نيجيريا	10 نوفمبر 2014
.4	العربية السعودية	22 يوليو 2014	18.الغابون	17 ديسمبر 2014
.5	المغرب	4 أغسطس 2014	19.مصر	7 يناير 2015
.6	طاجكستان	4 أغسطس 2014	20.باكستان	20 مارس 2015
.7	إندونيسيا	4 أغسطس 2014	21.الإمارات ع م	2 يونيو 2015
.8	بروناي	8 أغسطس 2014	22.أوغندة	6 أغسطس 2015
.9	كوت ديفوار	11 أغسطس 2014	23.البحرين	24 نوفمبر 2015
.10	قيرقيزيا	11 أغسطس 2014	24.سورينام	30 نوفمبر 2015
.11	الكويت	14 أغسطس 2014	25.غويانا	5 يناير 2016
.12	عمان	14 أغسطس 2014	26.كازاخستان	24 فبراير 2016
.13	تونس	4 سبتمبر 2014	27.الكاميرون	23 مايو 2016
.14	ألبانيا	10 سبتمبر 2014	28.بوركينا فاسو	9 مارس 2017

الجدول 6: حالة إشعارات دول منظمة التعاون الإسلامي بالفئة (ب) من اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية (21 فبراير 2017: عضوان من بين 9 أعضاء)

البلد	تاريخ الإشعار
1. ألبانيا	21 فبراير 2017
2. تشاد	21 فبراير 2017

الجدول 7: حالة إشعارات دول منظمة التعاون الإسلامي بالفئة (ج) من اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية (21 فبراير 2017: عضوان من بين 8 أعضاء)

البلد	تاريخ الإشعار
1. ألبانيا	21 فبراير 2017
2. تشاد	21 فبراير 2017